جامعة قاصدي مرباح- ورقلة-
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

الميدان : علومإقتصادية، علوم التسيير وعلوم تجارية

الشعبة :علوم المالية والمحاسبية

التخصص :مالية المؤسسة

من إعداد الطالبة :بوراس ياسمين

بعنوان :

تقييم الأداء المالي للمؤسسات الفندقية للجنوب

" دراسة تطبيقية لفندق لينا تال – وقلة- خلال الفترة(2010- 2012) "

نوقشت و أجيزت علنا بتاريخ: 09جوان 2014

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الدكتور/ خامرة الطاهر	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) رئيسا
الدكتور/ بن مالك محمد حسان	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مشرفا
الدكتور/ مولاي لخضر	(أستاذ محاضر أ – جامعة قاصدي مرباح ورقلة) مناقشا

السنة الجامعية 2013 /2014

الإهـــــداء

إ من كان دعائها سر احي و حنا ا بلسم جراحي، إ من علمت وعانت الصعاب

لأصل إ ما أنا فيه وبا من علمت الصمود مهما تبدلت الظروف.....أمي

إ روح أ، إ من أفتقده مواجهة الصعاب و هله الدنيا لأرتوي من حنانه .....أ

إ من كانوا يضيئون الطريق ويساندون وبتنازلون عن حقوقهم لإرضائي و العيش

 هناء..... إخو

إ من ص و مل معي العناء وكان خ سندا شريك حيا مستقبلي " فؤاد "

إ كل عائل والأصدقاء و الزملاء

أهدي هذا البحث التواضع راجينا من الو عز وجل أن د القبول و النجاح

ياسمـــــين

الشكـــــر

"..... إن هديناه السبيل إما شاكرا وإما كافورا ....."

إن الحمدو الشكر لله الذي هداني بعلمه، آتاني بفضله من القدرت ما إستطعت

بعونه، انجاز هذا العمل المتواضع .

ثم نتقدم بجزيل الشكر والامتنان و فائق التقدير و الاحترام إلى الأستاذ المشرف

"بن مالك محمد الحسان"

كما لا ننسى جميع الأساتذة في كلية العلوم الإقتصادية وإلى

كل من مدى لنا يدى العون من قريب أو بعيد بنصيحة .

إلى كل هؤلاء أهدي ثمرة جهدي وأطلب من الله عزيز القدير أن يثيبهم عن

كل جهودهم، وأن يوفقنا لما يحب و يرضى إنه السميع المجيب .

ياسمـــــين

الملخص :

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي في+ المؤسسات الفندقية ، وما يقدمه لها من نتائج التي من شأنها يمكن اتخاذ القرارات السليمة التي تعود عليها بأقصى عائد ممكن و أدنى تكاليف ممكنة ، وكان جل اهتمامنا بالدرجة الأولى حول تأثير مؤشرات الأداء المالي تقييم أدائها في المؤسسة الفندقية ، وقد توصلنا إلى أن هذا التقييم ليس بالأمر الهين فقط ، بل هو جد ضروري إذ يعطي نتائج جيدة إذا تمت دراسته بجدية .

وبه توصلنا إلى أن كلا من رأس المال العامل ، و الإحتياج في رأس المال العامل ، والخزينة الصافية الإجمالية لها نتيجة إيجابية أي أن هناك نقاط قوة وهي في تطور مستمر على مدى ثلاث سنوات التي كانت قصدي الدراسة .

الكلمات المفتاحية :

تقييم الأداء ، نسب مالية ، أداء مالي ، مؤشرات التوازن المالي .

Résumé :

A travers cette étude et pour parvenir à connaitre les conséquences sur le pourcentage financier et l'équilibre des établissements hôtelières. Le que nous devons avancer comme résultat à cet établissement c'est l'équilibre st le déroulement budgétaire pur et sincère géré par des compétences si nous voulons avoir des entreprises saines .

Enfin avec le fond monétaire et le fond de roulement et la trésorerie générale. Nous parviendrons à d'excellentes gestions et serrant en position de force durant ces déviées aurises

Les mots clés :

Evaluation De Perfomance , Ratios Financier, Performance Financier , Indices D 'équilibre Financier .

فـــــهرســـت المحتـــــويـــات

الإهداء I

الشكر..... II

ملخص الدراسة III

فهرست المحتويات..... IV

قائمة الجداول..... VII

قائمة الأشكال..... VIII

قائمة الملاحق..... IX

المقدمة..... أ

الفصل الأول : الإطار النظري و الدراسات السابقة

تمهيد..... 2

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي..... 3

المطلب الأول :مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته..... 3

أولا : مفهوم تقييم الأداء المالي..... 3

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي..... 3

المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي..... 4

المطلب الثالث : أهم نسب تقييم الأداء المالي و مؤشرات التوازن المالي..... 5

أولا : نسبة السيولة..... 5

ثانيا : نسبة الربحية..... 6

ثالثا : نسبة الهيكلية..... 6

رابعا : مؤشرات التوازن المالي 8

الطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي.....10

المبحث الثاني : **الدراسات السابقة**.....12

المطلب الأول : دراسات السابقة العربية.....12

أولا : دراسة أحمد و الكساد.....12

ثانيا : دراسة جابر.....12

ثالثا : دراسة زينة.....13

رابعا : دراسة حفصي.....14

خامسا : دراسة سميحة.....15

سادسا : دراسة عباز مريم.....16

سابعا : دراسة زهرة.....16

ثامنا : دراسة عباسي.....17

المطلب الثاني : الدراسات السابقة الأجنبية.....18

أولا : دراسة Ioannidis.....18

ثانيا : دراسة Shane,S.Dikolli , Igor.....19

ثالثا : دراسة James.....19

خلاصة الفصل.....21

الفصل الثاني : دراسة تطبيقية فندق لينا تال – ورقلة –

تمهيد :.....23

المبحث الأول : **الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة**.....24

المطلب الأول : اختيار عينة الدراسة 24

المطلب الثاني : طرق وأدوات جمع المعلومات.....26

المبحث الثاني : إعداد الميزانية المالية المختصرة و حساب النسب المالية و تحليل الوضعية المالية

المطلب الأول : بناء الميزانية المالية مختصرة وأهم النسب المالية.....32

المطلب الثاني : تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.....40

خلاصة الفصل : 43

الخاتمة :.....45

قائمة المراجع :.....49

الملاحق :.....52

المقدمـــــــة

تؤدي المؤسسات الفندقية دورا هاما في اقتصاديات دول العالم لما تتمتع به هذه المؤسسات من مزايا منها الرفاهية ....الخ و قدرة على التسويق و تقديم الخدمات وغيرها من المزايا.

إن الوقوف أمام ما بلغته هذه المؤسسات الفندقية من النتائج وما حققته من نجاحات لا يمكن أن يتم إلا بالاستعانة بنظام تقويمي شامل لكافة أدائها و الذي يقدم لمتخذي القرارات في المؤسسة المستوى الأدائي الذي بلغته المؤسسة كما يقدم لإدارة المؤسسة صورة واضحة عن النتائج التي حققتها خلال السنوات المالية لتصحيح أوضعها لتدعيم نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف وتعزيز قدرتها و هذا ما يعينها على الاستمرارية و البقاء و التطور ، ومع زيادة المنافسة العالمية و بروز العولمة كظاهرة اقتصادية متنامية بتحولاتها العميقة و السريعة تفرض على الجزائر كدولة نامية تحديات حقيقية تستدعي تأهيل الكفاءة لهذه

المؤسسات من هذا المنطلق أصبح من الضروري على المؤسسات الفندقية إيجاد أدوات جديدة لتقييم أدائها المالي والتي تمكنها من مواجهة التحديات الجديدة .

و نظرا للتطور السريع الذي تشهده النظرية المالية و أساليب التحليل المالي يجب أن تكون هناك طرق المتطورة لتحليل الوضعية المالية للمؤسسة و نظرا للأهمية التي تكنسيها القوائم المالية المفصح عنها من قبل مؤسسات الاقتصادية ، زادت الحاجة إلى المؤشرات المالية المستخرجة منها ومن أهم هذه المؤشرات هي النسب المالية التي تلعب دورا كبيرا في تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و أدائها المالي ومؤشرات التوازن المالي التي توضح قوة هذه المؤسسة أو ضعفها ، وعليه سنحاول صياغة الإشكالية

الأساسية للدراسة و التي يمكن طرحه على النحو التالي:

1 -**ما مدى نسبة تأثير النسب و المؤشرات المالية على تقييم الأداء المالي للمؤسسة الفندقية ؟**

- ولكي يتسنى لنا التطرق لمختلف جوانب الموضوع ارتأينا تجزئة الإشكالية إلي الأسئلة الفرعية التالية :

1. هل يمكن القول بأن التقييم الأداء المالي أداة كافية يمكن الاعتماد عليها داخل المؤسسة ؟
2. ما مدى مساهمة نسب المالية في تحديد نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ؟
3. هل تعتبر النسب المالية مؤشرات كافية لتحليل الوضعية المالية في المؤسسة الاقتصادية ؟

فرضيات البحث:

1عملية تقييم الأداء المالي هي عملية جد هامة على ضوء معايير محددة و فعالة مما يسمح بالحكم على درجة الكفاءة في المؤسسة ؛

2نسب المالية لا يمكن عدم العمل بها لأنها تحدد درجة نقاط القوة و الضعف في المؤسسة ؛

3 هذا يعود حسب كل مؤسسة و أسلوبها في تحليل وضعيتها المالية.

- **مبررات إختيار الموضوع :**

1. معرفة ما مدى أهمية النسب المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة و هل المؤسسة الاقتصادية كلها تتعامل بها ؛
2. أهمية الموضوع البالغة و التي تكمن في الفندقية هي التي لفتت انتباهي لمعرفة الوضعية الفندقية في الجنوب الجزائري؛
3. فتح آفاق مستقبلية لمن أراد المواصلة في البحث؛
4. إبراز أهمية الواقع الفندقي في الجنوب الجزائري .

- **أهمية البحث :**

انطلاقا من أهمية النسب المالية و جودتها في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من جهة ، و تحليل المالي للوضعية المالية من جهة أخرى ، يقوم متخذ القرار بتوظيف المعلومات المالية التي يتحصل عليها من المحيط الداخلي للمؤسسة بالدرجة الأولى في بناء القرارات التي تحافظ على بقاء المؤسسة واستمرارها .

- **أهداف البحث :**

سنحاول من خلال هذه الدراسة التعرف على النسب المالية التي تعتبر مهمة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، واختبار قدرة النسب المالية على تقييم الأداء المالي و ذلك من خلال التنبؤ بها

حدود الدراسة : تتعلق حدود الدراسة الزمنية في دراسة الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج لعينة من مؤسسة فندقية في الجنوب الجزائري للفترة ممتدة من 2010 إلى 2012 ، أما الحدود المكانية فهي تتمثل في فندق لينا تال بولاية وقلة أما طبيعة نشاط المؤسسة فهي عبارة عن تقديم خدمة للزبون .

- **منهجية البحث :**

من أجل الإجابة على الإشكالية المطروحة و إثبات صحة الفرضيات ، نعتمد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي الملائم للجانب النظري المتعلق بتقييم الأداء المالي و أهميته و الأطراف مستفيدة من تقييم الأداء المالي و كذا استخلاص أهم الدراسات و الأطروحات و المقالات العلمية ذات الصلة بالموضوع لنتمكن من خلالها تدعيم الأسس النظرية ، أما في الجانب التطبيقي سنحاول الاعتماد على المنهج الخاص التجريبي بدراسة الحال من أجل إسقاط الدراسة على واقع المؤسسات الفندقية ، أما الأدوات المستخدمة فكانت عبارة عن المقابلة الشخصية من طرف المؤسسة محل الدراسة و الوثائق المقدمة من خلال المؤسسة .

- **صعوبات البحث :**

صعوبة الحصول على مراجع بسبب نظام الإعارة المكتبية و التوقيت الجديد الذي طبق خلال هذه السنة، وكذلك قلة وجود مواضيع مماثلة للفندقية.

- **هيكل البحث :**

من أجل الإجابة عن الإشكالية الرئيسية و على الأسئلة الفرعية و لإثبات صحة الفرضيات قمنا بتقسيم البحث إلى فصلين و هو كالتالي :

- ✓ **الفصل الأول** : تحت عنوان "الإطار النظري للدراسة ودراسات سابقة " و ذلك بتقسيمه إلى مبحثين ، المبحث الأول تناول مفهوم تقييم الأداء المالي ، أهميته ، وخطواته ، و أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي ، والأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي ، أما المبحث الثاني تناولنا فيه الدراسات السابقة المتعلقة بتقييم الأداء المالي .

- ✓ **الفصل الثاني** : كان تحت عنوان " دراسة حالة مؤسسة فندقية لينا تال وقلة " فسنتطرق في المبحث الأول إلى الطرق و الأدوات المستخدمة في الدراسة ، أما المبحث الثاني تطرقنا فيه إلى إعداد الميزانية المالية المختصرة و حساب أهم النسب و المؤشرات المالية و تحليل الوضعية المالية لها .

الفصل الأول

الإطار النظري

و الدراسات السابقة

تمهيد:

يعتبر الأداء المالي من المقومات الأساسية للمؤسسة حيث يوفر لها نظام متكامل للمعلومات الدقيقة و الموثوق بها ، كما يعبر تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية و خصوصا الفندقية عملية ضرورية لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف التي تعاني منها هذه المؤسسة ، ومحاولة معالجتها والنهوض من جديد لما لها من أهمية في معظم اقتصاديات من خلال النسب المالية .

وسنعمل من خلال هذا الفصل و ضبط هذه المفاهيم مع التأكيد مراحل تقييم الأداء المالي و أطراف المستفيدة منه، ثم نقدم الدراسات السابقة و التعليق عليها و صولا إلى خلاصة الفصل.

الفصل الأول: الإطار النظري والدراسات السابقة.

المبحث الأول : الإطار المفاهيمي لتقييم الأداء المالي

سيتم التطرق في هذا المبحث إلى المفاهيم الخاصة بتقييم الأداء المالي ، حيث سيتم تقسيم المبحث إلى ما يلي :

- مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته .
- خطوات تقييم الأداء المالي .
- أهم نسب تقييم الأداء المالي و مؤشرات التوازن المالي .

المطلب الأول : مفهوم تقييم الأداء المالي و أهميته:

أولا :مفهوم تقييم الأداء المالي :

قبل تطرقنا إلى مفهوم تقييم الأداء المالي نشير إلى مفهوم الأداء المالي و الذي يعرف كالتالي :

"– فإن الأداء المالي يمثل المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام مؤشرات مالية لقياس مدى إنجاز الأهداف و يعبر الأداء المالي على أداء شركات حيث أن الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، و يساهم في إتاحة الموارد المالية و تزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة و التي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح و تحقيق أهدافهم[1]"

كما يمكن أن يعرف الأداء المالي بتسليط الضوء على العوامل التالية :

- العوامل المؤثرة في المردودية المالية .
- أثر السياسات المالية المتبناة من طرف المسيرين على مردودية الأموال الخاصة .
- مدى تغطية مستوي النشاط للمصاريف الخاصة [2]

[1] – محمد محمود الخطيب، **الأداء المالي و أثره على عوائد أسهم شركات**، الطبعة الأولى ،دار الحامد ، الأردن ،2010 ،ص 45.

[2] – دادن عبد الغاني، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية** ، مجلة الباحث ،العدد 4 ،جامعة ورقلة ،الجزائر ، ص 41،42 .

و يعرف تقييم الأداء المالي على أنه :" قياس النتائج المحققة أو المنتظرة على ضوء معايير محددة سلفا لتحديد مايمكن قياسه و من ثم مدى تحقيق الأهداف لمعرفة مستوى الفعالية و تحديد الأهمية النسبية بين النتائج و الموارد المستخدمة مما سيمح بالحكم على درجة الكفاءة[1] ".

كما يعرف تقييم الأداء المالي على انه :" يعني تقييم حكم على انه إدارة الموارد الطبيعية و المالية و المادية المتاحة للمؤسسة و ذلك لخدمةرغبات أطراف مختلفة ، أي يعتبر تقييم الأداء المالي للمؤسسة قياس للنتائج المحققة او المنتظرة في ضوء معايير محددة مسبقا [2].

ثانيا : أهمية تقييم الأداء المالي :

و تتمثل أهمية تقييم الأداء المالي في:[3]

- الكشف عن مدي قدرة المؤسسة على تحقيق فائض من أنشطتها من أجل مكافئة عوامل الإنتاج .
- يؤدي إلى الكشف عن عناصر ذات الكفاءة ، و تحديد العناصر ذات الاحتياج من أجل النهوض بأدائها .
- توفير تقييم الأداء المالي مقياسا لمدى نجاح المؤسسة خلال سعيها لمواصلة نشاطها و تحقيق أهدافها ، وذلك النجاح مقياس مركب يجمع بين الفعالية و الكفاءة ، و بالتالي فهو يشمل كل منهما و في كلتا الحالتين تستطيع المؤسسة البقاء و الاستمرار في العمل.
- يساعد على إيجاد نوع من المنافسة بين الأقسام و الإدارة و المؤسسات المختلفة و هذا بدوره يدفع المؤسسة إلى تحسين مستوى أدائها .

المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي :

- الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية و قائمة الدخل ، حيث ان من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات و القوائم المالية و التقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة .

---

[1] – دادن عبد الغاني، **قياس و تقييم الأداء المالي في مؤسسة اقتصادية نحو إرسال نموذج انذار مبكر باستعمال المحاكات المالية** ، اطروحةدكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2006-2007 ، ص 26 .

[2] –السعيد فرحات جمعة، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال** ،دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ،2000 ، ص 38 .

[3] – بن عمارة نور الدين ، **تقييم الأداء المالي لمؤسسة إقتصادية** ، مذكرة ماستر، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،الجزائر، 2010/2009 ،ص 17

- احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل لنسب الربحية و السيولة و النشاط و الرفع المالي والتوزيعات ، و يتم بإعداد و اختيار الأدوات المالية التي تستخدم في رفع عملية تقييم الأداء المالي.
- دراسة و تقييم النسب بعد استخراج النتائج ويتم معرفة الانحرافات و الفروقات و بواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع.
- وضع توصيات الملائمة معتمدين على التقويم الأداء المالي من خلال النسب ، بعد معرفة أسباب هذه الفروق و أثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها[1].
- وضع توصيات الملائمة معتمدين علي عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب بعد معرفة أسباب هذه الفروق واثرها على الشركات للتعامل معها و معالجتها."[1]

المطلب الثالث :اهم نسب تقييم الأداء المالي ومؤشرات التوازن المالي.

تعتبر النسب المالية من أكثر الأدوات استعمالا في التحليل المالي و تقييم أداء المؤسسات ، حيث توجد عدة نسب تختلف اختلاف الفروع و حجم و نشاط المؤسسة و لا تكون هذه النسب ذات مدلولية في التحليل إلا إذا تم مقارنتها بنسب و اتجاهات هذا التطور ، و من بين أهم النسب المستعملة لهذا التقييم أداء المؤسسة ما يلي :

أولا : نسبة السيولة :

هي النسب التي تقيس مدى قدرة الشركة على مواجهة التزاماتها القصيرة الأجل عند استحقاقها اباستخدام أصولها السائلة أو شبة السائلة (أصول متداولة) دون تحقيق خسائر، أي السهولة والسرعة في التحويل إلى نقد جاهز، و هناك نوعين من نسب السيولة الشائعة الاستخدام2.

1 -**نسبة التداول :** و هي عبارة عن علاقة بين الأصول المتداولة و الخصوم المتداولة و يعبر عنها بالشكل التالي :

نسبة التداول = مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة

1. 2 -محمد محمود الخطيب، مرجع سابق، ص 51، ص62.

كلما زادت هذه النسبة عن الواحد دل ذلك على وجود هامش امان للمؤسسة و لذلك أخذ على نسبة التداول أنها يجب ان تهتم بمدى تغطية الأصول المتداولة .

2 -**نسبة السيولة السريعة :** يتم حساب هذه النسبة بقسمة مجموع الأصول (متداولة) مطروحا منه قيمة المخزون السلعي على قيمة الخصوم المتداولة و ذلك كمايلي[1] :

نسبة السيولة سريعة = الأصول المتداولة - المخزون السلعي /الخصوم المتداولة

ثانيا : نسبة الربحية :

تعتبر هذه المجموعة من النسب المحصلة النهائية من الأداء بينما هذه النسبة تبين قدرة المؤسسة على تحقيق الربح من خلال الأنشطة التي تقوم بها ،وتنقسم هذه النسب إلى مايلي :

1 -**نسبة ربحية الأصول** : تمثل هذه النسبة ما تعطيه وحدة نقدية واحدة من الأصول الثابتة و الأصول المتداولة من نتيجة إجمالية و تحسب كما يلي :

نسبة ربحية الأصول = النتيجة الإجمالية / مجموع الأصول x 100

2 -**نسبة ربحية الأموال الخاصة**: و هي من أهم النسب المالية لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين و تحسب كمايلي :

نسبة ربحية الأموال الخاصة= النتيجة الصافية /الأموال الخاصة x 100

ثالثا : النسب الهيكلية : هي العلاقة الموجودة بين الأصول و الخصوم و مجموع الميزانية و هناك نوعان من النسب الهيكلية (التحليل العمودي و التحليل الأفقي)

1 -**التحليل العمودي :** وهذا النوع من التحليل ينقسم إلى قسمين :

[1]-حفصي رشيد "**تقيم الأداء المالي للمؤسسات المالية المسعرة في بورصة الجزائر، دراسة إحصائية خلال 1999-2009**، مذكرة انيل شهادة الماجيستير غير منشورة، جامعة ورقلة، الجزائر ،2010، ص40،41.

1 1 -**نسبة هيكلة الأصول:**و بدورها تنقسم كذلك إلى قسمين

✓ **نسبة الأصول الثابتة:**وتعبر عن الأصول الثابتة بالنسبة لإجمالي الأصول

نسبة الأصول الثابتة = الأصول الثابتة /إجمالي الأصول

✓ **نسبة الأصول المتداولة:** وتعبر كذلك عن قدرة المشرع على تشغيل الأموال

نسبة الأصول المتداولة= الأصول المتداولة /إجمالي الأصول

1 2 -**نسبة هيكلة الخصوم** : حيث تبين هذه النسبة مدى استقلالية مؤسسة

نسبة الأموال الخاصة =رأس المال الخاص /إجمالي الخصوم
نسبة الديون طويلة ومتوسطة الأجل=ديون طويلة الأجل +ديون متوسطة الأجل/إجمالي الخصوم
نسبة الديون قصيرة الأجل=ديون قصيرة الأجل / إجمالي الخصوم

2 - **التحليل الأفقي** : كذلك هنا التحليل ينقسم إلى مجموعة من النسب و هي :

2 1 - **نسبة التمويل الدائم** : وتحسب كالتالي :

نسبة التمويل الدائم +الأموال الدائمة /الأصول الثابتة

2 2 - **نسبة التمويل الذاتي** : توضح مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة وتحسب كالتالي :

نسبة التمويل الذاتي = رأس المال الخاص / الأصول الثابتة

2 3 -**نسبة قابلة للتسديد** : و تحسب كالتالي :

نسبة قابلة للتسديد = مجموع الديون / إجمالي الأصول

2 4 -**نسبة الاستقلالية المالية** : لها علاقة بمديونية المؤسسة [1]

نسبة الاستقلالية المالية= الأموال الخاصة / الأموال الدائمة

رابعا : مؤشرات التوازن المالي :[2]

هناك ثلاث توازنات تستعمل من طرف المحلل المالي ، و تتمثل أساسا من رأس المال العامل ، احتياج رأس العامل ، و الخزينة .

1 – رأس المال العامل (FR):

تتمثل في رأس المال العامل الصافي الإجمالي ، يساوي الفرق بين الموارد الدائمة و الاستخدامات المستقرة :

FRng=RD-Es

و يعتبر رأس المال العامل الوظيفي مؤشرا هاما للتوازن المالي طويل المدى وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالآتي :

- **رأس مال عامل صافي إجمالي موجب FRng<0**: و يشير ذلك الى المؤسسة متوازنة مالية على المدى الطويل حيث تمكنت هذه المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى و حققت فائضا ماليا يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .
- **رأس مال عامل صافي الإجمالي معدوم FRng=0** : يعني ذلك أن المؤسسة في حالة توازن الأمثل لكن دون تحقيق فائض ، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى دون تحقيق فائض عجزه .
- **رأس مال عامل صافي اجمالي سالب FRng>0** : يشير المؤشر الى ان المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها و باقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة ، و حققت بذلك عجزا في تمويل هذه الاحتياجات و بالتالي فهي بحاجة الى تقليص مستوى استثماراتها الى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية دائمة[3].
- 2– رأس المال العامل (BFR):

---

[1] – عبازمريم ،**"تقييم الأداء المالي بإستخدام مؤشرات الرفع المالي لمؤسسة إقتصادية "**، دراسة مؤسسة ليندغاز الجزائر ،و حدة ورقلة ، مذكرة لنيل شهادة ماستر ، غير منشورة ، جامعة ورقلة ، الجزائر ،ص 20،21،22.

[2] – إلياس بن ساسي،يوسف **قريشي ،التسييرالمالي (الإدارةالمالية)** ،الطبعةالثانية،دار،ورقلة، 2011،ص 103.

[3] – إ لياس بن ساسي ،يوسف قريشي **،التسييرالمالي (الإدارةالمالية)** ،الطبعةالثانية،داروائل للنشر،ورقلة، 2011،ص 103

تدرس إحتياج رأس المال العامل في الأجل قصيرة و تصبح الديوان قصيرة ما لم يصل موعد تسديدها و تسمى موارد الدورة ، بينما الأصول التي تتحول بعد الى سيولة فتسمى احتياج دورة الاستغلال و تحسب بالعلاقة التالية :

إحتياج رأس المال العامل (BFR)= إحتياجات الدورة ـ ـ موارد الدورة

أو :إحتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة – قيم جاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات مصرفية)[1]

و من أهم التغيرات احتياجات رأس المال العامل كالتالي :

- **احتياج رأس المال العامل موجب** :هذا دال على أن المؤسسة بحاجة الى مصادر أخرى تزيد مدتها عن السنة، و ذلك لتغطية احتياجات الدورة و تقدر قيمة تلك المصادر قيمة احتياجات رأس المال العامل، مما يتوجب وجود رأس المال العامل موجب لتغطية العجز.
- **احتياج رأس المال العامل سالب** : هذا يعني أن مؤسسة قد غطت احتياجات دورتها ، و لا تحتاج الى موارد أخرى و تقول أن الحالة المالية للمؤسسة جيدة .
- **احتياج رأس المال العامل معدوم** :عندما تكون موارد الدورة تغطي احتياجات الدورة، هنا يتحقق توازن المؤسسة، الاستغلال الأمثل للموارد[2]

3– الخزينة الصافية الإجمالية (Tng):

هي عبارة عن مجموع الأموال التي بحوزة المؤسسة لمدة دورة الاستغلال و التي يتم حسابها من خلال الفرق بين رأس المال العامل الصافي الإجمالي و الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي:

$$Tng = FRng - BFRg$$ [3]

و يمكن تمييز بين ثلاث حالات للخزينة :

- **الخزينة موجبة** : يدل هذا على أن رأس مال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة ، و هناك فائض يضم الى الخزينة .

---

[1] - عباس عصام، تأثير الجودة المعلومة المالية فيتقييم الأداء المالي للمؤسسة إقتصادية وإتخاذ قرارات ،دراسة حالة لينيل شهادة ماستر غير منشورة، جامعة ورقلة، جزائر، 2012،ص 75

[2] –نفس المرجع السابق ،ص 76 : ص 77.

[3] – إلياس بن ساسي،يوسف قريشي،نفس المرجع السابق،ص 105.

- **الخزينة سالبة :** نجد أن احتياجات رأس المال العامل أكبر من رأس المال العامل، أي المؤسسة تفتقر الى الأموال تمول بها عمليات الاستغلال فتلجأ الى الاقتراض القصير الأجل .
- **الخزينة صفرية :** إذا كانت الخزينة صفرية هذا يعني أن رأس المال العامل مساوي لاحتياج رأس المال العامل، و هي الوضعية المثلى للخزينة لأنه لا يوجد إفراط أو تبذير في الأموال مع عدم وجود احتياجات في نفس الوقت[1] .

المطلب الرابع : الأطراف المستفيدة من تقييم الأداء المالي

هناك مجموعة من الأطراف تقوم أو تطلب تقييم الأداء المالي و ذلك لاستعماله في أغراض مختلفة و لاتخاذ قرارات مختلفة مبنية على تلك المعلومات، ومن هذه الأطراف نذكر مايلي: [2]

1 -**المستثمرون :** يهتم المساهم كثيرا بالعائد على رأس المال المستثمر، القيمة المضافة و المخاطر المتعلقلة بالاستثمار في المؤسسة، ومن خلال تقييم تلك الجوانب ، يتخذ قراره بشأن الاحتفاظ أو التخلي عن الأسهم التي يمتلكها.

2 -**إدارة المؤسسة :** يعتبر تقييم الأداء المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها تحليل نشاط المؤسسة و التوصل إلى نتائج الأعمال، وهذا التقييم يتم عرضه على أصحاب حقوق الملكية أو الجمعية العامة، بحيث يظهر هذا التقييم مدى كفاءة الادارة في انجاز وظيفتها.

3 -**الموردون :** يمنح الموردون آجالا لاستفاء حقوقهم من عملائهم، ولكن قبل ذلك يتم التأكد من استقرار الأوضاع المالية و سلامة المركز المالي عندهم، ويتم اتخاذ قرار المنح من عدمه أو التخفيض فيه على ضوء ذلك، ويستفيد الموردون من البيانات التي ينشرها العملاء في تحقيق م إذا كانت الآجال التي يمنحها لعملائه مماثلة لتلك التي يمنحها النافسون الاخرون.

4 -**العملاء :** يتطلع العملاء للحصول على أفضل الشروط لأداء التزاماتهم اتجاه الموردين، ومن خلال المعلومات التي ينشرها المورد يمكن للعميل معرفة ما إن كانت الآجال التي يحصل عليها مماثلة أو أفضل من يحصل عليه الاخرون، ويتم ذلك من خلال حساب متوسط آجال الموردين باستخدام القوائم المالية.

[1] سميحة سعادة،**"تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة "**دراسة حالة المؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير بورقلة،مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر،غير منشورة،جامعة ورقلة، الجزائر، ص 8،7

5 -**الهيئات الحكومية :** تقوم الهيئات الحكومية ممثلة في إدارة الضرائب و المصالح الأخرى بمراقبة النشاط الاقتصادي وتحصيل الضرائب المفروضة من المؤسسات الاقتصادية، لذلك يمكن القول أن اهتمام الهيئات الحكومية بتقييم الأداء المالي ذو دواعي رقابية و ضريبية بالإضافة إلى أهداف أخرى مثل مراقبة الأسعار، إحصاء النشاطات.....الخ.

6 -**جهات أخرى:** هناك جهات أخرى مهتمة بتقييم الأداء المالي للمؤسسة مثل الأفراد والجهات المتعاملة في سوق الأوراق المالية حيث تقوم بدراسة وتحليل التغيرات السريعة في الأسعار، من أجل متابعة توظيفاته[1]

7-الدائنون : الدائن هو الشخص المكتتب في سندات المؤسسة أو المحتمل شراؤه للسندات المصدرة أو الاكتتاب في القرض الجديد أو بصدد إقراض المؤسسة، وقد يكون الدائن بنكا أو مؤسسة مالية، وتختلف وجهة نظر الدائنين باختلاف مدة القرض.

[1] نفس المرجع السابق ص 7، 8

المبحث الثاني : الدراسات السابقة

المطلب الأول : دراسات باللغة العربية :

أولا : استخدام مؤشرات النسب المالية في تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات – الفشل المالي –(دراسة أحمد و الكساد 2009) :

من خلال هذه الدراسة سعى الباحث للوصول إلى النسب المالية التي لها قدرة كبيرة و التي تساعد على تقويم الأداء المالي و سعت إلى ربطه بالفشل المالي و كانت عينة الدراسة مكونة من 3 شركات ، و تم الربط بين قيمتي المتغيرين التابعين (الأداء المالي –الفشل المالي) و كذلك بواسطة الرسم البياني للشركة و النسب المالية المستخدمة ، إذ توصلت الدراسة إلى إمكانية الربط بينهما .

1 -أن الدراسة أشارت بشكل واضح إلى وضع إطار عام للنسب المالية و التي بموجبها تم تحديد المقياس الخاص بها و كذلك إحتساب قيمة الأداء المالي وثم قياس الفشل المالي للشركات تحت الدراسة.

2 -تم الربط بين قيمة الأداء المالي و الفشل المالي من خلال الرسم البياني للشركات والنسب المختارة و بالتالي تم التوصل إلي تجانس و تقارب في النتائج للشركات كافة مما يبين أن تطبيق الأسلوبين كان ناجحا بشكل كبير.

ثانيا : دراسة جابر ،(2006) بعنوان : التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء : دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية .

هدفت هذه الدراسة إلى دراسة البيانات المالية لشركة الخزف بالسعودية ، لتوضيح أن التحليل المالي هو وسيلة من وسائل الإفصاح عن المعلومات المحاسبية ، اعتمدت الدراسة المنهجين النظري و العملي من خلال توزيع استبيانات على المبحوثين ، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها ما يلي :

1 -تحتل وضيفة تقويم الأداء في : الوحدات الاقتصادية موقعا هاما ، و ذلك للوقوف على نقاط القوة و الضعف في أدائها و معالجتها ؛

2 -أن مستوي التطور في الوحدات الاقتصادية سيؤدي حتما إلى خلق تطور اقتصادي و اجتماعي و ذلك بتوفير فرص العمل ، و كذلك مساعدة المستثمرين في اتخاذ القرار المناسب بشأن الاستثمار في أسهم و سندات الشركة.

3 -أظهرت نتائج التحليل لمتغيرات المحتوى الإعلامي للقوائم المالية لشركة الخزف السعودية تقدما ملحوظا في الأداء في السنوات الأخيرة بالنسبة لتحسين مؤشر الربحية و التمويل .

4 -إن قياس المحتوى الإعلامي للقوائم المالية بطريقة كمية ،و ذلك عن طريق استخدام التغير في المؤشرات المالية يكون ذات فائدة كبيرة للمتعاملين في السوق المالية ، لأن هذه المؤشرات تقدم معلومات واضحة و مهمة في مجال تقييم أداء الشركة و الحكم على أسعار أسهمها المتداولة في السوق .

5 -تبين من الدراسة أن مفهوم المحتوى الإعلامي للقوائم هو مفهوم واسع ، كذلك فإن عملية الإفصاح عن المعلومات تمثل خطوة خطوة أولية تعقبها القوائم المالية ،و لمعرفة ما تحتويه من معلومات محاسبية لابد من قيام المحلل المالي (كخطوة لاحقة) بعملية التحليل للوصول إلى قيمة المحتوى الإعلامي للمعلومات المحاسبية .

ثالثا : دراسة زينة (2009) بعنوان : واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في إتخاذ قرار .

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع استخدام الاساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة و دورها في اتخاذ القرار، و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال تطبيق المعادلات و النسب المالية في اختيار الفرضيات و أجريت هذه الدراسة في الجزائر ، و توصلت الدراسة إلى عدد من النتائج من أهمها :

1 -المؤسسة المينائية بسكيكدة لا تقوم بتقييم أداء الوظيفة المالية ، و التحليل السابق كان نتاج عمل شخصي بالاستناد إلى قائمة مالية متحصل عليها من المؤسسة و المتمثلة في الميزانيات المحاسبية .

2 -لا توجد في المؤسسة ميزانيات مالية و نظرا لقلة المعلومات و انعدامها احيانا التي تسمح بإعادة تقييم موجودات المؤسسة و إعطائها قيما حقيقية ، فقد تم اكتفاء بالميزانيات المحاسبية و الإعتماد عليها في وضع الميزانيات المختصرة ، و هذا

مايجعل القيم الموجودة بهذه الميزانيات لا تعكس القيم الحقيقية لموجودات المؤسسة مع العلم ان الهيكل التنظيمي للمؤسسة يشير إلى أنه من بين المهام المسندة لمصلحة الميزانية و الإستثمار في دائرة المالية هي إعادة تقييم الميزانية .

3 -على الرقم من أن التحليل السابق تم باستخدام أدوات الكمية العلمية ، إلا أن النتائج المتحصل عليها تفقد دقتها و مصداقيتها لان البيانات المعتمد عليها في الحسابات ليست دقيقة.

4 -ينبغي علي المؤسسة المينائية بسكيكدة بحكم أهميتها وحجمها ونوعية نشاطها خصصوصا بعد الإنفتاح الإقتصادي ، حيث أصبحت الموانئ الجزائرية تعرف حركة دؤوبة ، أن تولي إهتماما و عناية إلى تقييم أداء الوظيفة المالية لأنها تسمح بمعرفة حالة و مركز المؤسسة و توجيه السياسات ،و بالتالي تمكين المدير من إتخاذ القرارات المتعلقة بالوضعية المالية للمؤسسة.

رابعا : دراسة حفصي (2010) بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر ، دراسة إحصائية خلال الفترة 1999-2009 :

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر و ذلك من خلال الإعتماد على مجموعة من المؤشرات المختلفة التي يمكن خلالها رصد أنماط الأداء قبل و بعد دخولها البورصة . كما اعتمدت هذه الدراسة على استخدام طريقة التحليل العاملي المميز و طريقة التحليل إلى المركبات الأساسية من خلال استخراج النتائج الإحصائية و ذلك بالاستعانة بالبرمجية SPSS نسخة 16 ، و إذا به توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج نوردها في الآتي :

تباينت وجهات نظر المحللين و الأكاديميين في تقييم تعريف موحد و دقيق للأداء المالي ،و يعود ذلك إلى الاختلاف الموجود في المدارس الاقتصادية و تطور النظرية المالية ، الشيء الذي نتج عنه اختلاف في المقاييس المستعملة في الاداء المالي بين المؤسسات ، و ذلك اعتماد على المؤشرات المختلفة منها : المالية ، الإقتصادية و المحاسبية و ذلك بناء على الأبعاد المحاسبية المالية و الإقتصادية ، و إن كان بعض الباحثين أرجع الاختلاف في مقاييس الأداء إلى الاختلاف النسبي لا غير.

1 -يتوقف الأداء الماليللمؤسسة الإقتصادية على قدرتها على إنشاء القيمة و تحقيق مردودية عالية بأقل التكاليف الممكنة ، المحافظة على قيمتها السوقية تبعا لأهداف النظرية المالية الحديثة ، و لا يتم الحكم على الأداء المالي للمؤسسة إلا بمعرفة الظروف الإقتصادية و المالية المحيطة بها .

2 -يتضح من خلال تعرضنا لمختلف النظريات المفسر للهيكل المالي ، أنها لم تلق الإجماع العام بين الباحثين ، فكل طرف جاء بنظرية تخدم مصالحه الخاصة ومن ثم على المؤسسات أن تقوم باختيار الهيكل المالي الأنسب لها الذي يحقق لها أداء مالي يمكنها من المنافسة بقيمة المؤسسات التي تنتمي لنفس القطاع أو المؤسسات العالمية خاصة أننا في عالم تسوده العولمة و المنافسة الشرسة .

3 -تختلف مستويات الاداء المالي للمؤسسات المسعرة في بورصة الجزائر عن أدائها المالي بعد دخولها البورصة ،و حسب تحليلنا يعود ذلك إلى عديد من العوامل أهمها : معدل دوران الأصل الاقتصادي ، سياسة الإستثمار ،.....الخ.

4 -يتأثر الاداء المالي للمؤسسة المسعرة في بورصة الجزائر بعدة عوامل منها : المردودية ، سياسة التمويل الذاتي ، السياسة التجارية ، حجم المؤسسة ،سياسة الإستثمار ، درجة الملاءة .

5 -يتأثر الاداء المالي للمؤسسة المسعرة في بورصة الجزائر بعدة عوامل منها : المردودية ، سياسة التمويل الذاتي ، السياسة التجارية ، حجم المؤسسة ،سياسة الإستثمار ، درجة الملاءة .

خامسا : دراسة سميحة (2013) ، بعنوان تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة باستخدام جدول تدفقات الخزينة -دراسة حالة مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير-

هدفت هذه الدراسة إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك باستخدام جدول تدفقات الخزينة إذ تناولت الباحثة أحد أهم و أحدث الأدوات المستخدمة في تقييم الاداء داخل المؤسسة ، التي تخص الجانب المالي و التي أتى بها نظام المحاسبي المالي SCF ، و كان المنهج المتبع و الأدوات المستخدمة في هذه الدراسة و هي المنهج التحليلي الوصفي ومن خلال مقابلات ومن أهم النتائج المتوصلأليها هي كالاتي :

1 -يُعبر الأداء المالي عن المنحنى الذي تسلكه المؤسسة في استغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير و اعتبارات مختلفة بأهدافها في ظل مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية .

2 -يعد الاداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في لحظة معينة .

3 -جدول تدفقات الخزينة يمكن من تقييم وضع السيولة لدى المؤسسة و يظهر القدرة على الوفاء بالالتزامات كما تظهر التدفقات النقدية من الأنشطة الأساسية للمؤسسة كل نشاط على حدى.

4 -إلزامية إعداد جدول تدفقات الخزينة و التصريح به ضمن الكشوف المالية للمؤسسة .

5 -جدول تدفقات الخزينة أداة عامة تجعل المؤسسة قادرة على معرفة مدى قدرتها على توليد السيولة .

6 -يمكن جدول تدفقات الخزينة من تقييم الوضعية المالية و التي تظهر من خلال الأنشطة الرئيسية الثلاثة للمؤسسة.

7 -حققت مؤسسة البناء للجنوب و الجنوب الكبير خزينة موجبة خلال السنة المالية ناتجة عن خزينة الاستغلال وهذا يدل على أن المؤسسة تعتمد على النشاط التشكيلي بشكل كبير .

8 -حققت المؤسسة خزينة سلبية في دورة الإستثمارو خزينة معدومة في دورة التمويل.

سادسا : دراسة عباز مريم (2012) بعنوان تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي اتضح بأن تقييم الأداء له دور كبير في حياة المؤسسة كما تم التعرف على مؤشرات الرفع المالي و التي تتكون من : الرافعة التشغيلية ، المالية المشتركة و إلى أثر كل منها على قيمة السوق . و اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة حالة في الفصل التطبيقي ، به توصلت الباحثة إلى عدة نتائج منها :

1 -إن تقييم الأداء يسمح للمؤسسة بتحقيق و بلوغ الأهداف ، كما يساعد على تحديد المشاكل التي تعاني منها المؤسسة و هذا ما يؤكد صحة الفرضية الأولى .

2 -دراسة مؤشرات الرفع في المؤسسة يعتبر عاملا مساعدا في تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

3 -إن مؤسسة ليند غاز مستقلة ذاتيا ،أي انها لا تعتمد كثيرا عل الديون ، من الأن عند حساب نسبة الديون و نسبة الأموال خاصة وجدنا ان نسبة الديون صغيرة جدا بالمقارنة مع نسبة الأموال الخاصة

4 -أثر الرفع المالي تقريبا منعدم خلال السنوات الثلاث 2007، 2008، 2010 و في سنة 2010 كان سالبا هذا يدل على أن تأثير الديون على الأموال الخاصة ضعيف .

5 -بالنسبة للرافعة التشغيلية كانت نسبتها مقبولة نسبيا و هذا ينعكس إيجابيا على أداء المؤسسة عموما و على العائد على حقوق المساهمين خصوصا .

6 -و بخصوص الرافعة المشتركة كانت نسبتها ضئيلة جدا و هذا راجع إلى ان نسبة الرافعة المالية منخفضة جدا مما أثرت عليها .

سابعا : دراسة زهرة (2007) بعنوان أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية).

من خلال الدراسة سعى الباحثان على التركيز على احد اهم أساليب التحليل المالي (النسب المالية) بهدف تقييم شركة المشاريع النفطية موقوف على اهم نقاط القوة و الضعف في أدائها و وضع مقترحات لازمة اتجاوز النقاط السلبية و اهم النتائج المتوصل اليها هي كالتالي :

1 -هناك زيادة ملحوظة في المخزون السلعي و هذه تمثل تكلفة رأس المالالعاطل.

2 -تبين بأن مبلغ المطلوبات القصيرة الأجل أكبر من المطلوبات الطويلة و هذا ما يعرض الشركة إلى مخاطر عالية.

3 -إلى المؤشرات نسبة التداول و النسبة السريعة كانت فليلة و هذا ما يدل على ان الموجودات المتداولة و السريعة التحول إلى نقد أقل من المطلوبات المتداولة .

4 -حققت الشركة أرباحا لابأس بها قياسا إلى الإيرادات خلال السنوات عينة الدراسة.

5 -لم تقوم الشركة بشراء موجودات ثابتة لأغراض تنفيذ المشاريع منذ فترة طويلة .

6 -أن ما يقارب ثلاث أرباع موجودات الشركة ممولة من طرف المطلوبات قصيرة و طويلة .

ثامنا : دراسة عباسي (2012) بعنوان تأثير جودة المعلومة المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات (دراسة حالة ليندغاز).

هدف الباحث في هذه الدراسة إلى أن جودة المعلومات في وقتنا هذا ثورة هامة إذا ان التحكم والاستغلال الجيد لها يحق أرباحا إذا تلعب التقارير المالية و خاصة مع تبين النظام المحاسبي المالي دورا هاما و تقييم أداء المؤسسة هي التقنية التي تسمح بمتابعة نشاطها

و مساعدتها على العمل و الاجتهاد، وكان المنهج المتبع لهذه الدراسة هو المنهج الوصفي و التحليلي و هذا من الجانب النظري اما الجانب التطبيقي المنهج المتبع هو المنهج الخاص بدراسة حالة توصلا إلى النتائج التالية :

1 -تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقيدها في قائمتين الميزانية و جدول حسابات النتائج و الملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري.

2 -تعد المؤسسات الجزائرية القوائم المالية : الميزانية ، جدول حسابات النتائج هذا حسب المخطط المحاسبي الوطني (PCN) ، و لكن مع تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) تم إدراج قائمتين جديدتين هما : جدول تدفقات النقدية و جدول التغيرات في حقوق الملكية .

3 -إلى النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية مطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبة و إبلاغ الدولية .

4 -كانت مؤسسة ليند غاز تعتمد في تمويل عملياتها على الديون قصيرة الأجل بشكل كبير و كذلك أموالها الخاصة .

5 -تقوم مؤسسة ليندغاز بعملية الإفصاح المالي بشكل فصلي و سنوي ، وهذا راجع إلى عدم وجود مؤسسات منافسة في هذا القطاع لأن مؤسسة ليندغاز من المؤسسات المحتكرة في هذا المجال .

6 -بدأت مؤسسة ليند غاز في تطبيق النظام المحاسبي المالي (SCF) ابتداء من 2011/01/01 .

المطلب الثاني : دراسة باللغة الأجنبية .

أولا:دراسة (IOANNIDIS et al 2008) بعنوان :

« The Relationship Between Bank Efficiency And stock Returns : Evidence from ASIA And LATIN AMERICA »

هدفت الدراسة إلى التعرف على العلاقة ما بين كفاءة أداء البنوكوسعر العائد على الأسهم، وتعد هذه الدراسة في الدراسات التحليلية لقوائم البنوك المشمولة بالدراسة ، و شملت العيبة مجموعة من البنوك من آسيا و أمريكا اللاتينية خلال الفترة 2000 إلى 2006 في ظل سيطرة لوائح و سياسات الاقتصادية الكلي ، و قد بينت الدراسة النتائج التالية :

1 -أن هناك علاقة ما بين العوائد على الأسهم و مدى كفاءة ومقدرة البنوك.

2 -أن هناك علاقة ما بين التكاليف و العوائد على الأسهم.

3 -ان نسبة العوائد على الأسهم تمثل النسبة الأساسية في تكوين الفكرة أدى المستثمرين حول كفاءة البنوك و مقدرتهم المالية .

4 -أن نسب العوائد على الأسهم هي مصدر تقليدي للتعريف بمقدرة وكفاءة المؤسسة ، وكثير من الأبحاث والدراسات تؤكد بأن النسب التي تقيس معدل الأرباح هي النسب الأفضل لمعرفة مقدرة وكفاءة المؤسسة ، كما أن كثيرا من الدراسات ركزت علي نسب أخرى تعد ذات فائدة مثل (نسب الإستحقاق و نسب الإيرادات و القيمة الإقتصادية ونسب الكفاءة

ثانيا : دراسة (shane , s.Dikolli , et Igor Vaysman 2006) بعنوان :

Contracting on hte stock Price and Forworad – Looking Performance Measures.

هدفت الدراسة الى التحليل و إختيار مقاييس الأداء و الأرباح ،و التعرف على أسعار الأسهم ، و تعتبر هذه الدراسة الميدانية التي تم فيها توزيع استبانة على عينة وقد خاصت الدراسة إلى عدد من النتائج أبرزها :

1 -أن الوقت هو العامل الأساسي لأطراف العملية التعاضدية المتمثلة في :

الملك كطرف أساسي ، كما تبين بأن سعر السهم ليس بالضرورة ان تكون أداة مهمة من اجل تحفيز المديرين ، لأنه لايمكن التعرف على تطلعاته المستقبلية بالحصول على الأرباح الملائمة.

2 -تبين بأن هناك مصالح متضاربة مابين بائع السهم و مشتريه ، وأن لديهم أفضليات مختلفة يختلف بعضها على الأخر .

ثالثا : دراسة (James etal ; 2006) بعنوان :

Financial ReportingTransporency and EarningsMangement .

هدفت هذه الدراسة إلى اختيار ما إذا كانت الشفافية الأكبر في تقارير الدخل الشامل تقلل من احتماليةانشغال المديرين بعملية إدارة الأرباح و ذلك بناءا على تطلب مجموعات مستخدمي التقارير المالية لتقارير أكثر وضوحا عن عناصر الدخل الشامل

.اعتمدت الدراسة على المنهج النظري القائم على وضف وتحليل و عرض نتائج العديد من الدراسات المحاسبية السابقة في مجال العلاقة بين شفافية التقارير المالية و إدارة الأرباح ، والتي كان أهمها ان الشفافية الأكبر تزيد من قدرة مستخدمي التقارير المالية على اكتشاف عمليات إدارة الأرباح و خلصت الدراسة إلى عدد من النتائج أهمها :

1 -عندما تكون أرباح المشروع أقل (أكبر) من تنبؤات إجماع المحللين ، المشاركين فإنهم يبيعون الأوراق المالية التي تزيد (تقلل) الأرباح .

2 -الشفافية الكبيرة بالتقارير المالية تضاءلت بشكل هام لكنها لم تلغ محاولات إدارة الأرباح ، إذ أن هذه النتائج تتسق مع اعتماد المديرين بأن إدارة الأرباح في أنظمة إفصاح أقل شفافية سوف تحسن من أسعار الأسهم و لا تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية بينما أنظمة إفصاح أكبر شفافية سوف تضر من سمعة اكتمال التقارير المالية .

الفرق بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية :

خلال هذه الدراسات السابقة نلاحظ أن معظمها ركز على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وعوائد الأسهم في بيئات إقتصادية مختلفة وكان هدفها التعرف على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي و عوائد الأسهم واعتمدت كذلك المنهج الوصفي والتاريخي ، وأجريت في بيئات مختلفة شملت مؤسسات في جميع انحاء العالم ،وتكون مجتمع الداسة من الشركات المالية و البنوك في الدول المختلفة أما فيما يخص الدراسة الحالية كانت حول تقييم الأداء المالي لمؤسسة فندقية ،وهدفت هذه الدراسة الي إختبار قدرة النسب المالية على تقييم الأداء المالي اما فيما يخص المنهج المتبع هو المنهج الوصفي و المنهج الداسة الميدانية ، وتم إجراء هذه الدراسة في البيئة الجنوبية وتحديدا في المؤسسة الفندقية بورقلة فهي تعتبر مؤسسة خدمية وركزنا تحديدا على القوائم المالية .

خلاصة الفصل :

من خلال دراستنا لهذا الفصل و الذي تطرقنا فيه إلى مبحثين المبحث الأول كان حول مفهوم تقييم الأداء المالي و أهم النسب و المؤشرات المالية و المبحث الثاني حول الدراسات السابقة.

ومن خلال ما تم دراسته يتضح لنا أن تقييم الأداء المالي يقيس لنا حالة التقدم أو التأخر في المؤسسة باعتبار أن الأداء الجيد يعتبر شرطا أساسيا بقاء و استمرارية المؤسسة ، بحيث تسمح مؤشراته المتوقعة بالحكم على درجة الثقة و الأمان في البيانات و المعلومات المقدمة و المعتمد عليها من طرف المؤسسة في ظل أهداف و أبعاد إستراتيجية واضحة .

وفي الفصل الموالي سنحاول تقييم الأداء المالي ميدانيا في مؤسسة فندقية مستخدمين في ذلك أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية لفندق

لينا تال –ورقلة–

تمهيد:

بعد التطرق في الفصل السابق (الأول) للأدبيات النظرية – الأس النظرية – كمفهوم تقييم الأداء المالي و أهم النسب المالية المستخدمة و مؤشرات التوازن المالي، و كذا العديد من الدراسات السابقة لذا سنحاول في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على أرض الواقع و التي سنقوم من خلالها عرض الميزانية المالية مختصرة و عرض أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي، و قد وقع اختيارنا على مؤسسة خدمية فندق لينا تال وقلة ذات طابع اقتصادي، محاولين التعرف على حقيقة الأداء المالي لها.

و لتحقيق ذلك سنقوم بتقسيم فصل الدراسة التطبيقية إلى مبحثين، حيث يهتم المبحث الأول بمنهجية الدراسة الأدوات المستخرجة فيها، أما المبحث الثاني فيستعرض نتائج الدراسة التطبيقية.

المبحث الأول: الطريقة و الأدوات المستخدمة في الدراسة.

يتناول هذا الطريقة و الأدوات المستخدمة في دراسة، و اشتمل ذلك على مجتمع العينة و طريقة جمع المعلومات و مصادرها إضافة إلى البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات.

المطلب الأول: اختيار عينة الدراسة

قمنا باختيار الدراسة بما يتوافق مع طبيعة الموضوع و بما أن الموضوع يتعلق بتقييم الأداء المالي للمؤسسات الفندقية للجنوب وقع اختيارنا على واحدة من هاته الفنادق و هو فندق لياتال الواقع بولاية ورقلة و قبل التعريف بهذه المؤسسة سوف نقوم بالتطرق إلى مفهوم الفندقة بصفة عامة و النص التنظيمي لها.

الفندقة هي عبارة عن صناعة سياحية لمؤسسة تجارية تشكل مزيجا من الخدمات المتجانسة أو بالمفهوم الكلاسيكي فإن صناعة الفندقة عبارة عن منشأة و المؤسسات السياحية التي تقدم مجموعة من الخدمات التي يتم من خلالها عرض غرف و منازل جاهزة و ذلك بعقد إيجار لفترة مؤقتة . كما يمكن القول أن الفندق هو المكان الذي يستطيع المكوث فيه جميع أولئك الذين يحسنون التصرف و يستطيعون دفع أجر إقامتهم و تسليتهم و الخدمات الأخرى كالطعام و يكون لهم بمثابة بيت مؤقت.

- و إذا به فإن التنظيم القانوني لقطاع الفندقة جاء في مرسوم رقم 85ـــ 12 المؤرخ في 05 جمادى الأولى عام 1405 الموافق لـــ 26يناير1985 و يحدد الأعمال الفندقية و السياحية و ينظمها.

- إن رئيس الجمهورية بناء على تقرير وزير الثقافة و السياحة و بناء على الدستور لا سيما المادتان10 و 152 منه.

- المادة 2: يعد عملا فندقيا كل استعمال بأجر لهيكل عمومي أو خاص أعد من أجل الإيواء و تقديم الخدمات المرتبطة به.

- المادة 3: الفندق هيكل إيواء مهيأ ليقيم فيه حرفاء و يتناولون طعامهم عند الاقتضاء و ترتب الفنادق في ستة أصناف.

- و منه كما ذكرنا سابقا أن دراستنا كانت خاصة بفندق لياتال الواقع بولاية ورقلة و هو عبارة عن مؤسسة اقتصادية تم افتتاحه سنة 2003.09.01 كمؤسسة خدمية تعمل في قطاع الخدمات و هي عبارة عن ش.ذ.م.م مقرها الرئيسي هو ورقلة و هي ذات

طابع تجاري إذ يقدر رأس مالها بـــ 100.000.00 دح و يتكون هذا الفندق من 28 غرفة منها 6 أجنحة خاصة و تتوفر فيه جميع متطلبات الزبون كالمطعم، المسبح، قاعة شاي، قاعات ترفيهية، قاعة اجتماعات ...الخ .

و به نقوم بعرض الهيكل التنظيمي لهذا الفندق (لينا تال):

الشكل رقم 1 : الهيكل التنظيمي لفندق لينا تال

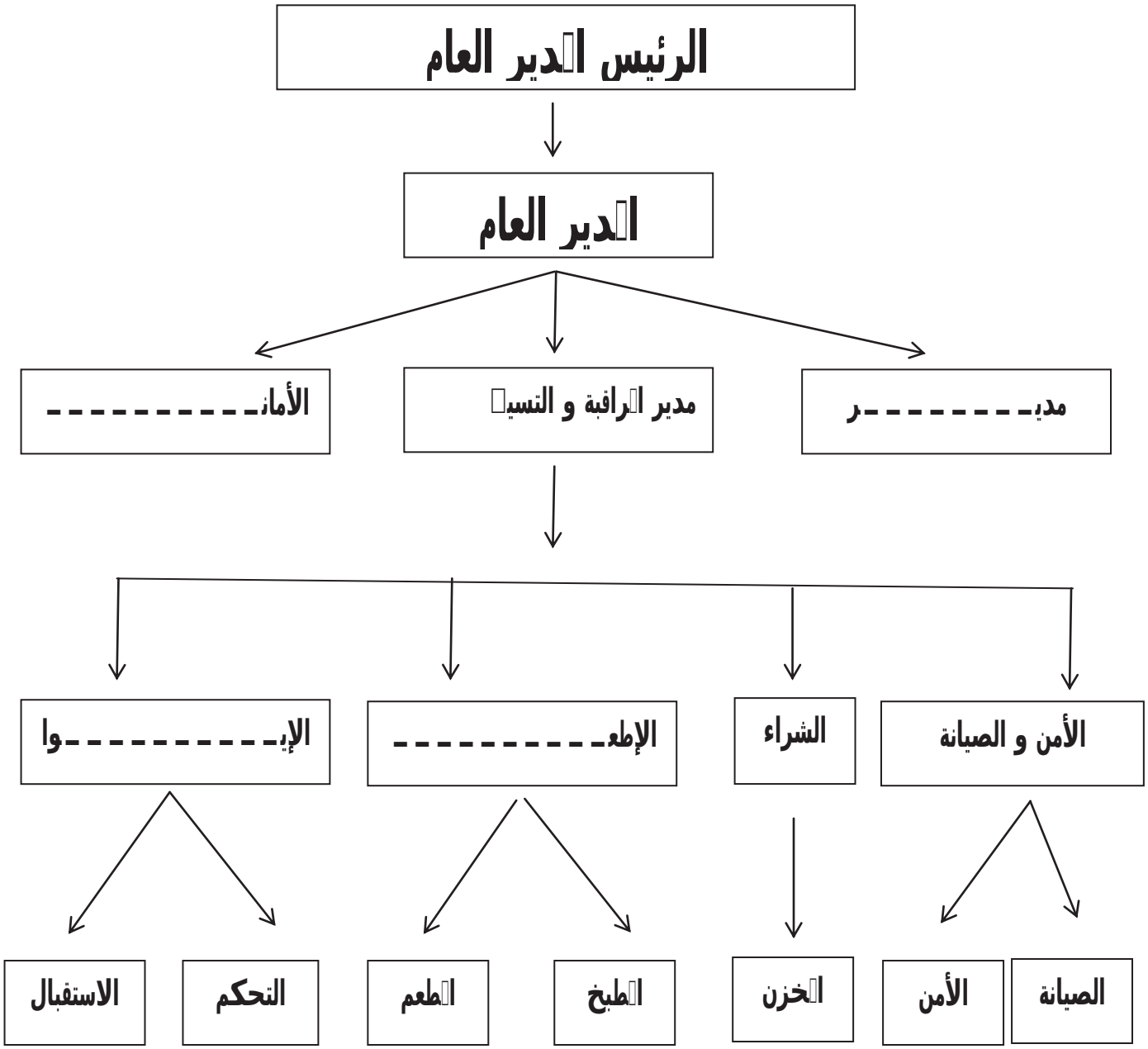

أما متغيرات الدراسة تتمثل في تقييم الأداء المالي الميزانية المالية المختصرة و مؤشرات التوازن المالي المتمثل في:

1 نسب تقييم الأداء المالي:

- نسب الربحية.
- نسب السيولة.
- نسب الهيكلة.

2 الميزانية المالية المختصرة:

- ميزانية المالية المختصرة جانب الأصول.
- ميزانية المالية المختصرة جانبا الخصوم.

3 مؤشرات التوازن المالي:

- رأس مال العامل (FR).
- احتياج رأس المال العامل(BFR).
- الخزينة صافية (Tng).

المطلب الثاني: طرق و أدوات جمع المعلومات

من أجل الوصول إلى أهداف البحث اعتمدنا في جمع المعلومات على المؤسسة التي تمت فيها الدراسة و ذلك عن طريق المقابلة الشخصية لمدير المؤسسة و رئيس مصلحة المالية و المحاسبة، بالإضافة إلى أننا تحصلنا على الميزانيات المالية و جدول حسابات النتائج لسنوات (2010، 2011، 2012)، أما فيما يخص البرامج المستخدمة في معالجة المعطيات اعتمدنا كليا على برنامج Excel.

- و فيما يلي سنقوم بعرض الميزانية الختامية لجانب الأصول و الخصوم و جدول حسابات النتائج للمؤسسة محل الدراسة:

الجدول رقم (01): أصول الميزانية الختامية لفندق لياتال:

الأصول	2012			2011
	الخام	إهتلاكات/مؤونات	الصافي	الصافي
أصول غير متداولة (غير جاري)				
الشهرة إيجابيات أو سلبية				
موجودات غير ملموسة	113.750	35.375	78.375	812.106
ممتلكات شخصية				
أراضي	140000.000		14000.000	6000.000
بيانات	106005.410	44318.138	61687.271	66987.542
ممتلكات شخصية أخرى	91210.436	59782.891	31427.544	31921.240
موجودات في امتياز				
ممتلكات قيد التنفيذ				
ممتلكات مالية				
- الأسهم - مشاركة و غيرها من مستحقات ذات صلة. - رؤوس أموال مجمد أخرى - قروض و أصول مالية غير متداولة. - أصول ضريبة مؤجلة.	2212.656		2212.656	2212.656
مجموع الأصول غير متداولة	213542.253	104136.405	109405.847	107228.251

أصول متداولة				
مخزونات معلقة	3736.417		3736.417	5621.198
وظائف مماثلة				
زبائن	19202.410		19202.410	25108.196
مدينون آخرون				
ضرائب و ما شابهها				
ديون أخرى				
الاستثمار و الأصول المالية المتداولة				
الخزينة	3886.760		3886.760	4271.657
مجموع الأصول المتداولة	26825.588		26825.588	36171.611
المجموع العام للأصول	240367.841	104136.405	136231.436	143399.863

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على الميزانية المالية الختامية للفندق.

الجدول رقم (02): خصوم الميزانية الختامية لفندق لينا تال.

الخصوم		2012	2011
رؤوس الأموال الخاصة			
	-رأس مال تم إصداره	1000.000	1000.000
	-رأس مال غير مستعان به		
	-علاوات واحتياطات	959.899	959.899
	-فرق إعادة تقييم		
	-النتيجة الصافية	2018.815	2146.905
	-رؤوس أموال أخرى	9430.775	7283.869

حصة الشركة المدمجة (1)		
حصة ذوي الأقلية (1)		
المجموع 1	13409.490	11390.675
الخصوم غير المتداولة		
اقتراض و ديون مالية	7389.984	7389.984
ضرائب خصوم غير متداولة أخرى		
أحكام و إيرادات مؤجلة		
المجموع 2	7389.984	7389.984
الخصوم المتداولة		
موردون	99120.686	106500.488
ضرائب	11026.327	10208.624
ديون أخرى	6102.649	7092.387
خزينة		
مجموع 3	115431.961	124619.203
مجموع عام للخصوم	136231.436	143399.863

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية المالية الختامية للفندق.

الجدول رقم (03): جدول حسابات النتائج لفندق لينا تال:

البيانات		2012	2011
مبيعات البضاعة			
إنتاج مباع	منتجات مصنعة	- 58922.917	- 60618.541

		خدمات		
		بيع خدمات		
جداول الانتاج				
تخفيضات في مبيعات				
رقم الأعمال بدون تخفيضات			- 58922.917	- 60618.541
إنتاج مخزون				
إنتاج جامد				
إعانات الاستغلال				
إنتاج السنة المالية 1			- 58922.917	- 60618.541
مشتريات بضاعة مباعة				
مواد أولية			19933.723	36404.571
إمدادات أخرى				
تغير في المخزون				
تكلفة الدراسة و تقديم الخدمات				
تكاليف أخرى			1572.775	1436.579
تخفيضات على المشتريات				
خدمات خارجية	تعاقدات عامة		799.264	600.586
	تأجير (كراء)			
	تصليح و صيانة		1029.549	842.445
	خدمات خارجية			
	مكافآت		280.906	502.620
	إشهار			71.250

	مصاريف تنقل و تحديد المهام	26.997	99255
خدمات أخرى		996.476	559.504
تخفيضات عن الخدمات			
2-استهلاك السنة المالية		24669.691	40606.813
3- القيمة المضافة للاستغلال (1-2)		- 34253.225	- 20011.728
تكاليف العاملين		16355.249	14267.565
ضرائب و رسوم أخرى		1249.110	1050.590
4-إجمالي فائض الاستغلال		- 16648865	- 4693571
إيرادات تشغيلية أخرى			- 200.000
تكاليف تشغيلية أخرى			2273.564
إمتلاكات و مؤونات		14156.502	
التوقع			
ضعف القيمة			
مؤونة انخفاض القيمة			
5- نتيجة عملياتية		- 2492.363	- 2620.006
إيرادات مالية			
تكاليف مالية			
6- النتيجة المالية			
7- النتيجة العادية قبل الضرائب (5+6)		- 2492.363	- 2620.006
إيرادات غير عادية			
تكاليف غير عادية			

8- نتيجة غير عادية		
ضريبة مستحقة على نتائج	473.548	473.101
ضريبة مؤجلة		
نتيجة صافية للسنة	- 2018.815	- 2146.905

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الميزانية ختامية لفندق لينا تال

المبحث الثاني: إعداد الميزانية المالية المختصرة و حساب النسب المالية لفندق لينا تال و تحليل الوضعية المالية.

في هذا المبحث سنقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة و ذلك انطلاقا من الميزانية المالية الختامية (2010، 2011، 2012) و ذلك باعتماد على المعلومات المستمدة من المؤسسة و حساب النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي، و يمكن وضع الميزانية المالية المختصرة التالية:

جدول رقم (04): الميزانية المالية المختصرة لفندق لينا تال (2010، 2012) جانب الأصول

البيان	2010	2011	2012
الأصول ثابتة			
مجموع أصول ثابتة	96180.270	107228.250	109405.846
الأصول المتداولة			
قيم الاستغلال	25750.570	5621.198	3736.417
قيم قابلة للتحقيق	17500.978	26278.755	19202.410
القيم الجاهزة	7057.786	4271.657	3886.760
مجموع الأصول المتداولة	50309.336	36171.611	26825.588

مجموع الأصول	146489.607	143399.863	136231.436

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لفندق لينا تال

جول رقم (05): الميزانية المالية المختصرة لفندق لينا تال (2012/2010) جانب خصوم

وحدة القياس: دينار جزائري "دج"

البيان	2010	2011	2012
الأصول الدائمة			
الأصول الخاصة	9236.120	11390.675	13409.490
ديون ط و م أجل	7389.984	7389.984	7389.984
مجموع الأموال دائمة	16626.104	18780.659	20799.474
الديون ق أجل	129863.502	124619.203	115431.961
مجموع الخصوم	146489.607	143399.863	136231.436

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية لفندق لينا تال

– بعدما قمنا بإعداد الميزانية المالية المختصرة و ذلك بالاعتماد على الميزانية المالية الختامية من جانب الأصول و الخصوم تقوم الآن بحساب و تحليل أهم النسب المالية التي تناسب المؤسسة الفندقية لفندق لياتال.

أهم نسب التقييم الأداء المالي:

1 - نسبة السيولة:

سنتعرض من خلال الجدول الآتي لأهم النسب السيولة للمؤسسة (2012/2010) و التي تأتي على النحو الآتي:

جدول رقم (06): نسب السيولة المالية لفندق لينا تال (2012/2010)

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة التداول (I)	مجموع الأصول المتداولة / مجموع الخصوم المتداولة	0.387	0.290	0.232
نسبة سيولة سريعة (II)	الأصول متداولة – مخزون سلعي / الخصوم المتداولة	0.189	0.265	0.200

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

I

* نسبة التداول (2010) = $\frac{50309.336}{129863.502} = 0.387$

* نسبة التداول (2011) = $\frac{36171.611}{124619203} = 0.290$

* نسبة التداول (2012) = $\frac{26825.588}{115431.961} = 0.232$

II :

* نسبة السيولة سريعة (2010) = $\frac{25750.570-50309.336}{129863.502} = 0.189$

* نسبة السيولة سريعة (2011) = $\frac{5621.198-36171.611}{115431.961} = 0.265$

* نسبة السيولة سريعة (2012) = $\frac{3736.417-26825.588}{115431.961} = 0.200$

2- **نسبة الربحية:**

كما سنعرض كذلك نسبة الربحية لفندق لينا تال كالتالي:

جدول رقم (07): نسبة الربحية المالية لفندق لينا تال (2012/2010)

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
نسبة ربحية الأصول (I)	نتيجة إجمالية / مجموع الأصول X 100	- 1.684	- 1.827	- 1.829
نسبة ربحية الأموال الخاصة (II)	النتيجة الصافية / أموال خاصة X 100	- 21.63	- 18.84	- 15.05

المصدر: من إعداد الطالبة باعتماد على التقارير المالية للمؤسسة.

I: نسبة ربحية الأصول(2010) $= 100\ X\ \frac{-2466.471}{146489.607} = -1.684$

* سنة (2011) $= 100\ X\ \frac{-2620.006}{143399.863} = -1.827$

* سنة (2012) $= 100\ X\ \frac{-2492.363}{136231.436} = -1.829$

II :سنة ربحية الأموال الخاصة (2010) $= 100\ X\ \frac{-1997.842}{9236.120} = -21.63$

* سنة (2011) $= 100\ X\ \frac{-2146.905}{11390.675} = -18.84$

* سنة (2012) $= 100\ X\ \frac{-2018.815}{13409.490} = -15.05$

3- **النسبة الهيكلية:** هناك نوعية من نسب الهيكلية.

1 -**التحليل العمودي:** ينقسم كذلك إلى قسمين :

جدول رقم (08): نسبة الهيكلة (التحليل العمودي).

البيانات	العلاقة	2010	2011	2012
1-1: نسبة هيكلة أصول				
نسبة أصول الثابتة	الأصول ثابتة/ إجمالي أصول	0.656	0.748	0.803
نسبة أصول متداولة	الأصول المتاولة/ إجمالي أصول	0.343	0.252	0.196
1-2: نسبة هيكلة خصوم				
نسبة أموال خاصة	رأس المال الخاص / إجمالي خصوم	0.063	0.079	0.098
نسبة ديون ط و م الأجل	ديون ط أجل + ديون متوسطة أجل/ إجمالي الخصوم	0.050	0.051	0.054
نسبة ديون ق أجل	الديون قصيرة أجل/ إجمالي خصوم	0.886	0.869	0.847

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة.

2 -**التحليل الأفقي:**

جدول رقم (09): نسبة الهيكلة (التحليل الأفقي)

البيان	العلاقة	2010	2011	2012
- نسبة التمويل دائم	الأموال دائمة /الأصول ثابتة	0.172	0.175	0.153
- نسبة التمويل ذاتي	رأس المال خاص/ أصول ثابتة	0.096	0.106	0.096
- نسبة قابلية تسيس	مجموع الديون/ إجمالي الأصول	0.937	0.920	0.901
- نسبة الاستقلالية مالية	الأموال الخاصة/ أموال دائمة	0.555	0.607	0.645

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة.

تحليل القوائم المالية باستخدام المؤشرات التوازن المالي:

نعتمد في تحليلنا هذا للمؤسسة الفندقية لياتال على أهم مؤشرات التوازن المالي: رأس المال العامل الإجمالي (Frng)، احتياج رأس مال العامل (BFR)، رصيد الخزينة (T).

1 رأس المال العامل الإجمالي (Frng):

جدول رقم (10): رأس المال العامل الإجمالي للفترة (2012/2010)

البيان	2010	2011	2012
الأموال الدائمة (A)	104.16626	659.18780	474.20799
الاستخدامات المستقرة (B)	96180.270	107228.250	109405.846
رأس المال العامل إجمالي (A-B)	-79554.166	- 88447.591	- 88606.372

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة.

2 احتياج رأس المال العامل (BFR):

يتم احتساب احتياج رأس المال العامل (BFR) من العلاقة التالية + احتياج رأس المال العامل (BFR) = احتياجات الدورة- موارد الدورة و نقصد بـــ:

- احتياجات الدورة = قيم الاستغلال + قيم القابلة للتحقيق

- الموارد الدورية = الديون قصيرة الأجل – تسبيقات البنكية

و منه نقول أن:

احتياج رأس المال العامل = (أصول متداولة – قيم الجاهزة) – (ديون قصيرة الأجل – السلفات المصرفية).

و بالاعتماد على المعطيات المقدمة من طرف الفندق و الميزانية المالية تقوم بتحديد BFR لفترة الدراسة.

جدول رقم (11): احتياج رأس المال العامل للفترة (2012/2010)

البيان	2010	2011	2012
احتياجات الدورة (A)	43251.550	31899.954	22938.828
موارد الدورة (B)	122473.518	117229.219	108041.977
احتياج رأس المال العامل (A–B)	- 79221.968	- 85329.265	- 85103.149

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة.

- احتياج رأس المال العامل BFR (2010):

A : احتياجات الدورة = أصول المتداولة – قيم الجاهزة

= 7057.786 – 50309.336

= 43251.550

B : موارد الدورة = ديون قصيرة الأجل – سلفات مصرفية.

= 7057.786 – 129863.502

= 122473.518

BFR (2010) = B–A

= 122473.518 – 43251.550

= – 79221.968

- BFR (2011) = احتياج الدورة – موارد الدورة

= 117229.219 – 31899.954

= – 85329.265

- BFR (2012) = احتياج الدورة – موارد الدورة

108041.977 – 22938.828 = -85103.149

3- **الخزينة (T):** يتم حساب مؤشر الخزينة من خلال العلاقة التالية:

الخزينة = رأس مال العامل (Frng) - احتياج رأس المال العامل (BFR)

و تكون وضعية المؤسسة خلال السنوات الدراسية من خلال الجدول التالي:

جدول رقم (12): الخزينة (T) للفترة (2012/2010)

البيان	2010	2011	2012
رأس المال العامل (A)	- 79554.166	- 88447.591	- 88606.372
احتياج رأس المال العامل (B)	- 79221.968	- 85329.265	- 85103.149
الخزينة = (A-B)	+ 158776.134	+ 173776.856	+ 173709.521

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على تقارير المالية للمؤسسة.

- الخزينة الصافية (T) (2010) = BFR–Frng

= (79554.166) – 79221.968 = **158776.134**

- الخزينة الصافية (2011) = BFR–Frng

= (88447.591) – 85329.265 = **173776.856**

- الخزينة الصافية (2012) = BFR–Frng

= (88606.372) – 85103.149 = **173709.521**

المطلب الثاني: تحليل الوضعية المالية للمؤسسة:

بعد القيام بإعداد الميزانية المالية المختصرة و حساب أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي يمكن أن تقدم تفسيرا حول النتائج المتحصل عليها كالتالي:

I - أهم نسب تقييم الأداء المالي للفندق:

1 نسبة السيولة:

نلاحظ من خلال دراستنا لهذه النسبة في جدول رقم (06) أن نسبة التداول خلال سنتي 2011 و 2012 جد متقاربة على غرار سنة 2010 كانت تساوي 0.387 و خلال هذه السنوات كانت نسبة التداول أقل من الواحد هذا بدل على أن الأصول المتداولة عجزت عن تمويل الأموال الدائمة و سبب في ذلك راجع إلى انخفاض قيمة الأصول.

أما فيما يتعلق بنسبة السيولة السريعة (الفورية) لتسديد الالتزامات قصيرة الأجل للمؤسسة وجدناها جيدة حيث تراوحت بين 0.200 % و 0.265 % مقارنة بالنسب المعيارية التي تتراوح بين 20 % و 30 %.

2 -**نسبة الهيكلة:** و تنقسم إلى قسمين:

أ -التحليل العمودي:

من خلال الجدول رقم (08) نلاحظ أن الفندق لم يحافظ على تشكيلة الأصول خلال السنوات الثلاثة (2012/2011/2010) حيث تراوحت نسبة الأصول الثابتة ما بين 65.6 % و 80.5 % من مجموع أصولها كما هو الحال بالنسبة للأصول المتداولة كذلك لم تحافظ على التشكيلة حيث تراوحت ما بين 19.6 % و 34.3 % على عكس نسبة الأموال الخاصة فقد حافظت على تشكيلتها خلال السنوات الثلاثة فتراوحت ما بين 5.0 %و 5.1 % و 5.4 %.

ب - التحليل الأفقي:

- من خلال الجدول رقم (09) نلاحظ أن نسبة التمويل الدائم للفندق أقل من 1 (الواحد) خلال سنوات (2012/2011/2010) و هذا يدل على أن الأموال الدائمة لم تكفي لتمويل الأصول ثابتة و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الدائمة من خلال الانخفاض في الأموال خاصة.
- أما بالنسبة للاستقلالية للمؤسسة خلال الفترة المدروسة نجد أنه خلال سنة 2010 كانت نسبة الاستقلالية مالية 55.5 % فهي تعتبر جيدة مقارنة بالنسبة المعيارية التي تقدر بـــ 50 % هذا ما يدل على أن فندق لياتال ليس بحاجة إلى مصادر تمويل لتمويل استثماراتها. أما بالنسبة لسنوات 2011 و 2012 فقد كانت النسبة 60.5 % و 64.5 % حيث فاقت النسبة المعيارية.
- نسبة قابلية السداد تعبر عن الضمان الذي تمنحه المؤسسة لدائنيها بما يزيد من ثقتهم التي يمنحونها لها، فكلما كانت هذه النسبة صغيرة زاد من ارتياح الدائنين اتجاه المؤسسة، و لكن الفندق خلال الفترة المدروسة نلاحظ أن نسبة قابلية السداد مرتفعة على النسبة المعيارية التي تقدر بـــ 50 % حيث فاقت هذه النسبة 90 % خلال سنوات الدراسة.
- أما نسبة التمويل الذاتي للمؤسسة خلال الفترة المدروسة نجد أنه خلال سنتي (2010 و 2012) نسبة التمويل كانت متساوية 0.096 أي 9.6 % أما خلال سنة 2011 فكانت النسبة تساوي 0.106 إي 10.6 %.

II–مؤشرات التوازن المالي:

1 رأس المال العمل الإجمالي FRng:

من خلال الجدول رقم (10) نلاحظ أن رأس المال العمل كان سالبا خلال السنوات الثلاثة (2010، 2011، 2012) و منه فإن الأموال الدائمة لم تغطى بصفة إجمالية الأصول الثابتة و هذا راجع إلى انخفاض قيمة الأموال الخاصة. و هنا سوف تواجه المؤسسة مشاكل من جانب التوازن المالي، و خاصة بالنسبة للقدرة على الدفع و الاستدانة.

2 احتياج رأس المال العامل BFR:

من خلال الجدول رقم (11) نلاحظ أن الاحتياج في رأس المال العامل خلال سنوات الدراسة الثلاثة (2010، 2011، 2012) كانت سالبة بقيمة: 79221968 و 85329265 و 85103149 على التوالي و منه فالمؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات دورة الاستغلال بموارد الدورة، و يعود الفضل في هذا الانخفاض إلى ارتفاع موارد الدورة مقارنة بالاحتياجات و هذا ما يفسر اتجاه المؤسسة إلى تغطية احتياجات الدورة عن طريق الديون قصيرة الأجل.

3 الخزينة الصافية Tng:

من خلال الجدول رقم (12) نجد أن رصيد الخزينة للفندق موجب و في تزايد مستمر من سنة لأخرى هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل احتياجات الدورة/ و هناك فائض يضم إلى الخزينة، إلا أن عملية تجميد الأموال لتسديد ديونها قصيرة الأجل أو تحويلها إلى استثمارات.

خلاصة الفصل:

يعتبر الفصل محاولة بسيطة لتجسيد أهم ما تطرق إليه الفصل الأول على أرض الواقع من خلال دراسة في المطلب الأول من هذا الفصل للوضعية المالية لفندق لينا تال وقلة خلال الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية سنة 2012، فقمنا بعرض الميزانية المالية و جدول حسابات النتائج الصادرة عن المؤسسة خلال هذه الفترة مع تحليلها عن طريق استخدام أهم النسب المالية و التي بينت تحسن أداء المؤسسة. كما تبين لنا من خلال دراسة مؤشرات التوازن المالي خلال نفس الفترة أن فندق لينا تال وقلة تعتمد على القروض قصيرة الأجل من أجل تغطية احتياجاتها الدورية.

أما المطلب الثاني فكان من هذا الفصل فكان تحليل لهذه النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

قـــــائمة الأشكـــال

الشكل رقم (1) : الهيكل التنظيمي لفندق لينا تال 25

قـــــائمة الـــجداول

1– الميزانية المالية الختامية لجانب الأصول 27

2– الميزانية المالية الختامية لجانب الخصوم.....28

3– جدول حسابات النتائج.....29

4– الميزانية المالية المختصرة لفندق لينا تال جانب الأصول.....32

5– الميزانية المالية المختصرة لفندق لينل تال جانب الخصوم.....33

6– نسبة السيولة لفندق لينا تال.....33

7– نسبة الربحية لفندق لينا تال.....34

8–9– النسبة الهيكلية لفندق لينا تال.....36

10– رأس مال العامل.....37

11– إحتياج رأس مال العامل.....38

12– رصيد الخزينة.....39

الخـــــاتمة

قمنا من خلال هذا البحث بدراسة موضوع تقييم الأداء المالي للمؤسسات الفندقية للجنوب وكان ذلك باستخدام أهم النسب المالية و مؤشرات التوازن المالي إذ يعتبر تقييم الأداء المالي أمرا ضروريا بالنسبة لأي مؤسسة و الذي يمكن من خلاله مراقبة حركة المؤسسة و اتخاذ القرارات الصحيحة اللازمة الأهداف المراد تحقيقها ، كما يمثل تقييم الأداء المالي المرآة التي تظهر من خلالها المؤسسة أمام كل المتنافسين و يسعى المحلل المالي من خلال تقييم الأداء المالي إلى الكشف عن أسباب الضعف في المؤسسة و محاولة مساعدتها للخروج منها و تفاديها في المستقبل ، وبما أن أغلب المؤسسات تشكو من نقص أو تدهور في الأداء لذا أصبح من الضروري على المحللين الماليين توجيه الاهتمام إلى دراسة و تحليل الوضعية المالية انطلاقا من الوثائق المالية متوفرة في المؤسسة .

ولقد تناولنا في بحثنا هذا أحد أهم و أحدث الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء المالي داخل المؤسسة ، والتي تخص الجانب المالي ألا وهي نسب المالية و ومؤشرات التوازن المالي و التي تعتبر الأداة التي يستطيع من خلالها المقيم تشخيص السياسة المالية المتبعة و توجيه الانتباه إلى نقاط الحساسة التي تستوجب الدراسة وإتخاذ القرارات اللازمة لتحسين الموضع المالي للمؤسسة و بالتالي الأداء الكلي لها ، و الذي يفترض أن يتسم بالكفاءة و الفعالية حتى تتمكن من البقاء و الاستمرار .

نتائج اختبار الفرضيات :

- ✓ **بالنسبة للفرضية الأولى :** تعتبر عملية تقييم الأداء المالي عملية هامة و جد فعالة لتحديد نقاط القوة و نقاط الضعف في المؤسسة من خلال البحث وجدنا أن تقييم الأداء المالي هو عبارة عملية لقياس الأعمال المنجزة ويتم مقارنتها بما كان يجب أن يتم و فقا لما مخطط له مسبقا على أمل اكتشاف ماهي جوانب القوة أو تحديد نقاط الضعف هذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى .
- ✓ **بالنسبة للفرضية الثانية :** إن نسب قياس الأداء المالي و مؤشرات الأداء المالي أداة جيدة و فعالة في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية إذ لا يمكن الإستغناء عنها ، من خلال هذا البحث توصلنا إلى أن النسب المالية التي أتى بها النظام المالي وهي حسابات مكملة ألزمت المؤسسات الاقتصادية بإعدادها لأنها توضح الوضعية المالية لهذه المؤسسة و ذلك من خلال : النسب الهيكلية ، نسب الربحية ، نسب السيولة و هو ما يسمح بالحكم على الوضعية المالية للمؤسسة وهذا من خلال التعرف على نقاط القوة و نقاط الضعف و الوقوف على حالات العجز و الفائض و ذلك على مستوى الخزينة هذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية .

✓ **بالنسبة للفرضية الثالثة :** من خلال هذه الدراسة الميدانية استطعنا تجسيد أهم النسب المالية في المؤسسة الفندقية لينا تال ورقلة إذ قمنا بتحليلها و ذلك باستخدام مؤشرات التوازن المالي و هذا ما يثبت صحة الفرضية الثالثة .

نتائج الدراسة :

- تنتج القوائم المالية عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها المؤسسة و تقيدها في قائمتي الميزانية و جدول حسابات النتائج .
- يعبر تقييم الأداء المالي عن الإتجاه الذي تسلكه المؤسسة في إستغلال مواردها المتاحة وفقا لمعايير و اعتبارات متعلقة بأهدافها في ظل مجموعة من متغيرات الداخلية و الخارجية ؛
- يعد تقييم الأداء المالي أداة للتعرف على الوضع المالي القائم في المؤسسة في أي لحظة ؛
- إن النسب المالية تمكن من تقييم الوضعية المالية للمؤسسة و تظهر قدرة المؤسسة على الوفاء بالالتزامات الخاصة بها ؛
- إلزامية التعامل بنسب الخاصة بتقييم الأداء المالي و التصريح بها ضمن الكشوف المالية ؛
- تعتبر مؤشرات التوازن المالي أداة جد هامة تجعل المؤسسة قادرة على معرفة مدى قدرتها على توليد السيولة ؛
- تمكن نسب المالية و مؤشرات التوازن المالي من تقييم الوضعية المالية و التي تظهر من خلال الأنشطة ؛
- حقق فندق لينا تال خزينة موجبة خلال السنة المالية و هذا يدل على أن رأس المال العامل قادر على تمويل إحتياجات الدورة
- تتمتع المؤسسة بقدر كافي من السيولة قد يمكنها من تغطية احتياجاتها النقدية ؛
- المؤسسة قادرة على سداد ديونها قصيرة الأجل بنسبة عالية ؛
- نلاحظ أن رأس المال العامل الإجمالي كان سالبا خلال السنوات الثلاثة2010، 2011 ، 2012 و هذا راجع إلى أن الأموال الدائمة لم تغطي بصفة إجمالية الأصول الدائمة ؛
- مؤسسة تنتهج سياسة ائتمان كفؤة في تحصيل النقدية لديها .

توصيات الدراسة :

من خلال المعلومات التي تحصلنا عليها من خلال الدراسة و المتعلقة بأهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية وضعنا مجموعة من التوصيات التالية :

- نظرا لأهمية تقييم الأداء المالي فعلى المؤسسة الإهتمام و التركيز على المعلومات التي يقدمها لما لها من أهمية بالغة ؛
- على المؤسسة تعامل بالنسب المالية خاصة بتقييم ادائها المالي و ذلك لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و معرفة أهم نقاط القوة و الضعف ؛
- التعامل بمؤشرات التوازن المالي للتوصل إلى رصيد الخزينة و معالجته في حالة ما إذا رصيدها سالب .

آفاق الدراسة :

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور التي تستحق المزيد من البحث و الدراسة نذكر منها :

- ✓ إستخدام النسب المالية التي لم يتم التعامل بها لتوسيع الدراسة و الوصول إلى نتائج دقيقة ؛
- ✓ مثلا تكون الدراسة من خلال مؤسسة مسعرة في البورصة لتكون الدراسة أوسع ؛
- ✓ ظهور نسب و مؤشرات جديدة يساعد الباحث على التعمق أكثر في الموضوع .

وأخيرا فان هذا البحث يبقى مجرد محاولة تشوبها حتما مجموعة من النقائص لعللها تكون منطلقا لدراسات أخرى

الملاحق

قـــــائمة المـــــلاحق

الملحق رقم 01 الميزانية المالية لجانب الأصول للسنوات 2010 ،2011، 2012 51

الملحق لرقم 02 الميزانية المالية لجانب الخصوم للسنوات 2010 ، 2011 ، 2012 55

الملحق رقم 03 جدول حسابات النتائج للسنوات 2010 ، 2011 ، 2012 59

قائمة المراجع

أولا :المراجع باللغة العربية

الكتب :

1 -إلياس بن ساسي ، يوسف قريشي ، **التسيير المالي(دروس و تطبيقات)** دار وائل للنشر و التوزيع ، الأردن ، الطبعة الثانية ، 2011 .

2 -السعيد فرحات جمعة ، **الأداء المالي لمنظمات الأعمال ،** دار المريخ للنشر ، المملكة العربية السعودية ، 2000

3 -محمد محمود الخطيب ، **الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات ،** الطبعة الأولى ،دار حامد للنشر ،الأردن 2010 .

الأطروحات و المذكرات :

4 -بن عمار نور الدين ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسة اقتصادية ،** مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010 .

5 -جابر، علي فاضل ، **التحليل المالي لأغراض تقويم الأداء دراسة تحليلية للبيانات المالية لشركة الخزف السعودية ،** مذكرة ماجستير غيرمنشورة ، كلية الإدارة و الاقتصاد ، الأكاديمية العربية المفتوحة في الدنمارك ، 2006

6 -حفصي رشيد ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات المسعرة في الجزائر دراسة إحصائية ،** مذكرة ماجستير ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2010 .

7 -دادن عبد الغاني ، **قياس و تقييم الأداء المالي في المؤسسة إقتصادية نحو إرسال نموذج إنذار مبكر باستعمال المحاكاة المالية ،**أطروحة دكتوراه ، غير منشورة ، جامعة الجزائر ، 2007 .

8 -مميحة سعادة ، **تقييم الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة و المتوسط باستخدام جدول تدفقات الخزينة دراسة حالة،** مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2013

9 -حباز مريم ، **تقييم الأداء المالي باستخدام مؤشرات الرفع المالي للمؤسسة اقتصادية دراسة حالة ،** مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012 .

10 -عباسي عصام ، **تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية و اتخاذ القرارات دراسة حالة ،** مذكرة ماستر ، غير منشورة ، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، 2012 .

الدوريات و الملتقيات :

11 - دادن عبد الغاني ، **قراءة في الأداء المالي و القيمة في المؤسسة الاقتصادية ،** مجلة الباحث ، العدد 4 ، جامعة ورقلة ، الجزائر ، 2006 .

12 - زهرة حسن العامري ، السيد علي الركابي ، **أهمية النسب المالية في تقويم الأداء (دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية) ،** مجلة الجامعة المستنصرية (كلية ادارة و اقتصاد) ، العدد 63 ، 2007 .

13 - قمري زينة ، **واقع استخدام الأساليب الكمية في تقييم أداء الوظيفة المالية للمؤسسة المينائية بسكيكدة ،** مداخلة مقدمة للملتقى الدولي ، جامعة سكيكدة ، الجزائر ، 2009 .

14 - محمود جلال أحمد، طلال الكساد ، **استخدام مؤشرات النسب المالية قي تقويم الأداء المالي و التنبؤ بالأزمات المالية للشركات (الفشل المالي) ،** بحث مقدم إلى المؤتمر العلمي الدولي السابع لكلية الاقتصاد و العلوم الإدارية ،جامعة الزرقاء الخاصة ، الأردن ، 2009 .

ثانيا : المراجع باللغات الأجنبية

15- James E.Hunton, Robert Libby And Cheri L. Mazza **,** (2006) « **Financil Reporting Transparency And Earnings Mangement « ,** The Accounting Review **,** Vol.81 **,** No.1 **,** p.p . 135-157 .

16- Christor Ioannidis **,** Philip Molyneux **,** Fotios Pasiouras **, The Relationship Between Bank Efficiency And Stock Returns : Evidence From Asia And Latin America ,** University Of Bath **,** 2008 .

17- Shane S. Dikolli & Igor Vaysman (2006) **, Contracting On The Stock Price And Forward – Looking Performance Measures ,** European Accounting Review **,** Vol 15 **,** NO. 4 **,** p : 445-464 .